



مركز البحوث
القطرية والاسراتيجية

مركز البحوث القطرية للدراسات الفلسطينية والاسراتيجية

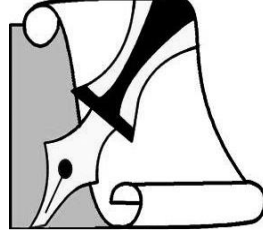
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

أمن العدو وتأثير الضم على العلاقات مع الأردن والفلسطينيين

عقدت قيادة جيش العدو وجهاز الأمن العام (الشاباك) مداولات لمناقشة ردود الفعل الفلسطينية والأردنية على تنفيذ مخطط ضم مناطق في الضفة الغربية، الذي تضمنه الاتفاق الائتلافي لتشكيل الحكومة الجديدة؛ ويأتي ذلك بالرغم من أن الحكومة لم تقرر نهائياً حجم الضم.

وأشار المحلل العسكري في صحيفة "يسرائيل هيوم"، يوءاف ليمور، إلى وجود خلاف بين المسؤولين الأمنيين حول ردود الفعل المتوقعة في حال تنفيذ مخطط الضم وفرض "سيادة" إسرائيل على مناطق في الضفة؛ وبحسبه، فإن القلق الأساسي يتعلق بمستقبل العلاقات مع الأردن، وأن "الغالبية العظمى من المسؤولين في جهاز الأمن يحذرون، في المداولات المغلقة، من تأثير محتمل لفرض السيادة في غور الأردن على مستقبل العلاقات مع المملكة".

وأضاف أن تقديرات المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين هي أن ملك الأردن عبد الله الثاني "لن يسارع إلى إلغاء اتفاقية السلام مع إسرائيل، لكن إذا واجه معارضة داخلية شديدة، فإنه قد يطالب باتخاذ خطوات متطرفة كي لا يشكل خطراً على حكمه".

ويقدر المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون أن رد الفعل الفلسطيني في الضفة الغربية "متعلق بحجم وشكل الخطوات التي ستنفذها إسرائيل؛ وإذا اكتفت إسرائيل بالتصريح أو حتى بفرض سيادة موضعية، فإنه على ما يبدو سيكون بالإمكان احتواء الحدث، لكن كلما اتسع حجم الضم، ستزداد احتمالات معارضة واسعة، وربما عنيفة".

كذلك يعتقد المسؤولون الأمنيون أنه على الرغم من التصريحات الرسمية لقادة السلطة الفلسطينية، وبينها إلغاء التنسيق الأمني، بحسب ليمور، "لكن السلطة الفلسطينية ستمتتع عن قطع العلاقات بالكامل مع إسرائيل. ورغم ذلك، فإنها قد تعمل ضد مصلحتها إذا واجهت معارضة داخلية، خاصة من جانب حماس، التي يتوقع أن تحاول استغلال الأحداث كي تعزز مكانتها في الضفة على حساب السلطة الفلسطينية".

وجرت المداولات الأمنية، في مقر وزارة الأمن في تل أبيب، ويرأسها رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، ورئيس الشاباك، ناداف أرغمان، وبمشاركة قادة الشعب العسكرية والاستخبارية، وخاصة المسؤولين في الشاباك عن منطقتي القدس والضفة.

والهدف من هذه المداولات هو مناقشة دلالات الضم، في حال شمل المستوطنات وغور الأردن، وفقا لليمور، وسيتم خلالها استعراض سيناريوهات مختلفة، ويتطرق أحدها إلى قطع العلاقات بين إسرائيل وبين الأردن والسلطة الفلسطينية واندلاع مواجهات في الضفة قد تؤدي إلى موجة عمليات مسلحة واحتمال انتشارها في مناطق أخرى، وخاصة قطاع غزة، والذي يوصف بأنه "سيناريو متطرف".

ويطلق الجيش على استعداداته لمواجهة حالة تصعيد أمني كهذه تسمية "فجر في الجبال"، ويشمل ذلك جهوزية قوات الاحتلال وبناء قوتها وتدريبات للقوات والقيادات وإعداد احتياطي العتاد العسكري والأسلحة وتوثيق التنسيق بين الجيش والشاباك والشرطة الإسرائيلية.

ولفت ليمور إلى أنه في موازاة ذلك، يدرس الجيش الإسرائيلي الخطوات التي ستتبع من الإعلان عن فرض "سيادة" إسرائيل في مناطق بالضفة، وبضمن ذلك الصلاحيات القانونية، ونقلها من الجيش إلى الأجهزة المدنية؛ يأتي ذلك رغم أن حكومة العدو لم تعلن بعد عن قرار بشأن الخطوات المتوقعة، لكن ليمور أشار إلى أن الأمر مرتبط بتفاهات سيتم التوصل إليها بين

إسرائيل والإدارة الأميركية، "وبخطوات تنسيقية تجري خلف الكواليس مع جهات أوروبية وكذلك مع دول عربية، وبينها دول لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل" في إشارة إلى دول خليجية في مقدمتها السعودية والإمارات.

وقال بنيامين نتنياهو، خلال اجتماعه مع قادة المستوطنين، إن المداولات مع الإدارة الأميركية حول مخطط الضم ما زالت جارية، وشدد على أن تنفيذ المخطط سيتم بمعزل عن خطة "صفقة القرن" التي طرحها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب.

ونقلت صحيفة "هآرتس" عن نتياهو قوله لقادة المستوطنين إنه "لم ير بعد الخريطة الأميركية النهائية للأراضي التي يمكن ضمها، وأن الخريطة المقدمة كجزء من خطة ترامب ليست نهائية"؛ وطالب المستوطنون بالاجتماع مع نتياهو من أجل التعبير عن رفضهم لقيام دولة فلسطينية، حتى كتلك التي تتحدث عنها "صفقة القرن"، وعدم إخلاء أي مستوطنة.

خطة الضم و "صفقة القرن"

وفي رسائل طمأنة من إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لقادة المستوطنين، أكد مسؤول رفيع في البيت الأبيض، أن خطة الرئيس الأميركي للتسوية في المنطقة، لا تتطلب تجريد التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة؛ وشدد على أن ذلك ينطبق كذلك على 15 بؤر استيطانية ستظل في قلب المناطق الفلسطينية التي لن يشملها الضم، والتي سماها الأميركيون في نص "صفقة القرن"، "الجيوب الإسرائيلية"؛ وتابع أن "خطة السلام الأميركية تتحدث عن ذاتها، ونوصي أولئك الذين ليسوا على اطلاع كامل عليها، بقراءتها بعناية".

وشدد على أن "تجميد البناء الاستيطاني الوحيد الذي تتطلبه الخطة، هو في مناطق محددة، سيتم تسليمها للفلسطينيين مستقبلاً، إذا استوفوا شروط الخطة"؛ وأضاف أنه "حتى هذا اليوم، لا توجد مستوطنات في هذه المنطقة".

وعن "الجيوب الإسرائيلية" في قلب "الكيان الفلسطيني" المستقبلي الذي تنص عليه الخطة الأميركية، قال المسؤول في "البيت الأبيض" إن البناء الاستيطاني فيها سيخضع لـ"قيود جزئية"، غير أنه شدد على أن ذلك لا يعتبر "تجميداً" للبناء.

وقال: "لا يوجد أي تجميد للبناء الاستيطاني في الجيوب الإسرائيلية، بمجرد موافقة لجنة ترسيم الخرائط على معايير الجيوب، سيكون البناء فيها ممكناً، حتى خلال السنوات الأربع المقبلة".

وأضاف أن "القرارات حول كيفية البناء في الجيوب سيكون حسب تقدير دولة إسرائيل، وأن البناء لن يكون بالضرورة عمودياً"، في إشارة إلى إمكانية توسعها وتمددتها على مساحات تابعة لـ"الدولة الفلسطينية"، التي تنص عليها "صفقة القرن".

وكان نتتياهو قد شدد خلال اجتماع عقده أمس مع قادة مجلس المستوطنات (يشاع)، على أن المضي قدماً في مخطط الضم مرتبط بالموقف الأميركي، وأضاف "نحن ننتظر أجوبة من الجانب الأميركي، حول متى يمكننا المضي قدماً بمخطط الضم، ومساحة المناطق التي يمكن ضمها وتحديد الخرائط".

وخلافاً لرغبة بنيامين نتتياهو، عبر قادة المستوطنين خلال الفترة الماضية عن تحفظاتهم على "صفقة القرن"، وما وصفوها بأنها "مخاطر الخطة"، في إشارة إلى رفضهم قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، رغم أنها ستكون مقطعة الأوصال بحسب "صفقة القرن".

وعبر مسؤولون في الإدارة الأميركية عن استيائهم من الحملة التي أطلقها مجلس المستوطنات ضد "صفقة القرن"، واعتبرها "نكران للجميل"، وفي تصريحات لصحيفة "هآرتس"، قال رئيس مجلس المستوطنات، دافيد إحياني، إن "ترامب وكوشنر أثبتا من خلال الخطة الأميركية أنهما ليسا صديقين حقيقيين لدولة إسرائيل وغير مهتمين بمصالحها الأمنية والاستيطانية"؛ واعتبر أن "كل ما يهم الإدارة الأميركية في الخطة هو المصلحة الأميركية التي فد تجنيها منها في سياق الانتخابات الرئاسية الأميركية المرتقبة"، وذلك في ظل رفضهم لتحويل 15 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية إلى جيوب، وإمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقبلية بموجب "صفقة القرن".

ووفقاً لصحيفة "هآرتس"، فإن مسؤولين رفيعي المستوى في البيت الأبيض، أخطروا قادة المستوطنات أن حملتهم العلنية ضد الخطة الأميركية ينظر إليه في البيت الأبيض على أنه "نكران للجميل"، وأن استمرار الحملة يهدد بتنازل الإدارة الأميركية "صفقة القرن".

ووفقاً لـ"هآرتس"، فإن المسؤولين في البيت الأبيض أبلغوا قادة المستوطنات أن الحملة العلنية التي أطلقوها ضد "صفقة القرن"، تشكل تحدياً صعباً للإدارة الأميركية في ظل "مواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا، وأعمال الشغب المحلية".

وردًا على تصريحات إحياني، أصدر رئيس نتنياهو في وقت لاحق من مساء الأربعاء، بيان قال فيه إنه "يدين بشدة أقوال رئيس مجلس المستوطنات، الرئيس ترامب صديق عظيم لدولة إسرائيل، لقد قاد خطوات تاريخية لصالح إسرائيل، من بينها الاعتراف بسيادة إسرائيلي على مرتفعات الجولان، الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة بلادها إليها، والاعتراف بشرعية الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة".

وأضاف نتتياهو أن "خطة الرئيس ترامب للسلام يشمل الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، والاعتراف بالسيطرة الأمنية الإسرائيلية على جميع المناطق الواقعة غرب الأردن، بالإضافة إلى الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ونزع سلاح حركة حماس، ومنع اللاجئين (الفلسطينيين) من الدخول إلى إسرائيل، والمزيد من الأمور"، وختم قائلاً: "من المؤسف أنه بدلاً من الامتنان، هناك من ينكر هذه الصداقة التي لم تنشأ صداقة بمتانتها أبداً".

من جانبه، حاول وزير الأمن الإسرائيلي السابق، نفتالي بينيت، الذي شغل في السابق منصب المدير العام لمجلس المستوطنات، التخفيف من حدة تصريحات إحياني، وشدد على العلاقة القوية التي تجمع الإدارة الأميركية الحالية بإسرائيل، وقال في تغريدة على حسابه الرسمي بموقع "تويتر": "نحن جميعاً ممتنون لترامب على حربه المتواصلة ضد العدوانية الإيرانية، وعلى نقل السفارة إلى القدس، والاعتراف بالجوآن والعديد من الأمور الأخرى".

يذكر أن "صفقة القرن" تنص على الإبقاء على 15 بؤرة استيطانية كجيوب إسرائيلية من دون تواصل جغرافي، تكون في قلب "الدولة الفلسطينية" المنصوص في خطة ترامب، على أن تفرض الحكومة الإسرائيلية قانونها على هذه الجيوب، بالإضافة إلى إجلاء 60 بؤرة استيطانية غير قانونية يعيش فيها اليوم نحو 3000 مستوطن.

وتضع الخطة، القدس المحتلة برمتها تحت السيادة الإسرائيلية، بما في ذلك الحرم القدسي والأماكن المقدسة التي ستكون تحت إدارة إسرائيلية فلسطينية مشتركة. ولا تتضمن الخطة أي تقسيم للمدينة، وسيتم نقل وتسليم كل ما هو وراء الجدار الفاصل في القدس المحتلة للفلسطينيين، بشرط أن يقبلوا الخطة برمتها. وسيكون بمقدورهم تحديد "عاصمتهم" في كل مكان في القدس، بشرط أن يكون وراء الجدار.

وكان مستشار الرئيس الأميركي، جاريد كوشنر، قد صرّح نهاية كانون الثاني الماضي، ردًا على سؤال إن كانت الإدارة تؤيد إجراء الضم في الوقت الحالي، أنه "لا، اتفقنا معهم (الحكومة الإسرائيلية) على تشكيل لجنة لتعد الخرائط؛ غور الأردن قد تعني أمورًا كثيرة جدًا، وأرغب أن تُحدد كل المعايير، وبعد ذلك سنعرف أيضًا ما هو التجميد (في التوسع الاستيطاني)"، في إشارة إلى بند في "صفقة القرن" ينص على تجميد التوسع الاستيطاني لمدة أربع سنوات يتخللها مفاوضات مع الفلسطينيين.

وأضاف كوشنر في مقابلة أجراها حينها مع موقع أميركي، أن الصفقة في "الوقت الحالي هي مستند للشروط" وأن العمل عليه سيستغرق أشهرًا إضافية، وأوضح "أنني أمل أن ينتظروا (إسرائيل)، وبرأيي يجب أن تكون حكومة إسرائيل لتتقدم، لنتنظر ما سيحصل"، في إشارة إلى الانتخابات الإسرائيلية.

كشف رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، أن الإدارة الامريكية لم تمنح إسرائيل حتى الآن الضوء الأخضر للبدء بتطبيق سيادتها على مناطق من الضفة الغربية بما فيها منطقة "غور الأردن"؛ وقال نتنياهو خلال اجتماعه مع رؤساء المستوطنات، ان هناك خلافات في الرأي مع الامريكيين حول مساحة الأراضي التي سيتم ضمها والتي تحيط بالمستوطنات المعزولة؛ وأوضح ان المطلب الامريكي الوحيد من إسرائيل بموجب خطة الرئيس دونالد ترامب هو اتفاق مبدئي على خوض مفاوضات مع الفلسطينيين.

وأوضح نتنياهو أن الولايات المتحدة تسمي ما يراد التفاوض عليه بالدولة الفلسطينية "ونحن لا نسميها بهذه التسمية".

كما أبلغ كل من نتياهو وزعيم حزب الليكود، وياريف ليفين القطب الليكودي العضو في فريق رسم الخرائط ورئيس الكنيست، قادة المستوطنات الذين يؤيدون الخطة الأميركية "صفقة القرن"، بأن عملية "الضم" ستتم خلال أسابيع.

ويمثل أولئك 12 مستوطنة من أنحاء الضفة الغربية يعيش فيها نحو ربع مليون مستوطن. وأوضح نتياهو وليفين إن عملية "الضم" لن تتضمن أي إشارة لإقامة دولة فلسطينية، والحكومة الإسرائيلية لن توافق على ذلك.

وبين نتياهو إنه لم يتم حتى الآن الانتهاء من رسم الخرائط، ولا زال يتم إعدادها، مشددًا على ضرورة اغتنام هذه الفرصة التي لم تتكرر منذ 73 عامًا، خاصةً مع وجود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في البيت الأبيض؛ وقال "يجب علينا أن لا نجعل ترامب يعتقد أننا لسنا مهتمين بالخطة".

نتياهو يتعهد بضم كل المستوطنات في 1 تموز

قال بنيامين نتياهو لقادة مستوطنين إنه ما زال عازما على ضم جميع مستوطنات الضفة الغربية في الأول من تموز وهو أقرب موعد تسمح به اتفاقاته الائتلافية، لكنه أقر بأن ضم أراض أخرى مخصصة لإسرائيل بموجب خطة ترامب للسلام قد يستغرق على الأرجح وقتا أطول، وفقا لما قاله عدد من المشاركين في لقاء معه لـ "تايمز أوف إسرائيل".

وتؤكد هذه التصريحات مجددا الموعد الذي حدده نتياهو لبسط السيادة الإسرائيلية على جميع مستوطنات الضفة الغربية، لكنه يبدو أنها المرة الأولى التي يقر بها بالتأخيرات التي تحدثت

عنها تقارير لدى الفريق الأمريكي الإسرائيلي المكلف برسم خرائط مناطق أخرى سيتم ضمها، بالأساس في غور الأردن.

وتعني أقوال نتياهو أن الحكومة ستضم في البداية حوالي 3% من أراضي الضفة الغربية، التي تغطي 132 مستوطنة تضم حوالي 450,000 إسرائيلي. سيتم ضم ما تبقى من الأراضي التي تمنحها صفقة ترامب لإسرائيل وتبلغ نسبتها 30% - ومعظمها في غور الأردن - في وقت لاحق، عندما تنتهي اللجنة الأمريكية الإسرائيلية المشتركة لرسم الخرائط من تحديد التقسيمات الإقليمية الدقيقة ما وراء الخط الأخضر قبل عام 1967.

وقد علم تايمز أوف إسرائيل إنه سيكون "من المستبعد جدا" أن تصادق الولايات المتحدة على خطوة إسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية بشكل أحادي بحلول موعد الأول من تموزالذي حدده نتياهو.

وقال نتياهو أيضا أنه في حين أن الولايات المتحدة قد تعتبر ما يقرب 70% من الأراضي غير المتصلة جغرافيا في الضفة الغربية المعروضة بشكل مشروط على الفلسطينيين بموجب صفقة ترامب دولة، لكنها هو نفسه لا يعتبرها كذلك، بحسب أحد المسؤولين الذين حضروا الاجتماع وطلب عدم ذكر اسمه.

ولا يزال موقف معسكر غانتس في حكومة نتياهو الخامسة، المتمثل بحزبه "كاحول لافان"، وحزب العمل، مترددا بشأن الضم، فإنه يدعو إلى سيطرة أمنية إسرائيلية مطلقة على المناطق غربي الأردن، في حين يرفض ضما إسرائيليا أحادي الجانب؛ ومن ناحية أخرى، يدعم كل من أشكينايزي وغانتس خطة ترامب، معتبرين أنه "يجب التحرك بالتنسيق مع الأميركيين وبطريقة لا تنتهك اتفاقيات السلام الموقعة".

وعلى صلة، كشف غانتس في جلسة مصغرة لكتلة "كاحول لافان" عن اتصالات مع الأميركيين في هذا الشأن، وقال "هناك نقاش مع الأميركيين ومع أطراف أخرى، في النهاية علينا دعم مخطط متوازن"، أكد أشكينازي أن "كاحول لافان" غير ملتزمة على الإطلاق بإتاحة تنفيذ إجراءات الضم، وأضاف "علينا دراسة كل عرض يطرح على الطاولة، ولسنا ملزمين بأي عرض يقدم في هذا السياق". علما بأن الاتفاق الائتلافي الموقع مع الليكود يحول دون تأثير يذكر لـ"كاحول لافان" في هذا الخصوص، ويبقى على القرارات المتعلقة بيد نتتياهو والليكود.

إدارة ترامب: تنفيذ الضم أو تأجيله قرار إسرائيلي

رغم التقارير التي أشارت إلى استياء أميركي من بروز معارضة علنية في إسرائيل لصفقة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وأخرى لفتت إلى رغبة أميركية بتأجيل تنفيذ مخطط الحكومة الإسرائيلية للضم في الضفة الغربية المحتلة، لا تزال التصريحات العلنية للمسؤولين في البيت الأبيض تصر على التأكيد أن أي قرار حول مخطط الضم هو قرار إسرائيل خاص، بما في ذلك أي تأجيل على المواعيد التي حددها الاتفاق الائتلافي للحكومة الإسرائيلية.

و أكد مبعوث إدارة ترامب لمحاربة معاداة السامية في الولايات المتحدة، آلان كار، أن "أمرا واحدا من شأنه أن يؤجل فرض السيادة الإسرائيلية على أراضي في الضفة الغربية - وهو قرار قادة دولة إسرائيل"، وأضاف أن الاحتجاجات العنيفة المندلعة في الولايات المتحدة احتجاجا على قتل المواطن الأميركي من أصول أفريقية، جورج فلويد، لن تؤدي إلى "تأجيل فرض السيادة الإسرائيلية على الأغوار وشمال البحر الميت".

وقال كار في "المؤتمر الأول ليهود الشتات"، "لقد أوضحنا سابقاً متى سيتم الشروع بإجراءات الضم وكيفية تنفيذ المخطط وكم حجم المناطق التي سيتم ضمها، هذا قرار مشترك بين رئيس

الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وشريكه بيني غانتس؛ عليهم أن يقرروا"؛ وأشار إلى أن الولايات المتحدة أكدت مسبقاً "استعدادها للاعتراف بسيادة دولة إسرائيل على هذه الأراضي".

عملية الضم فارغة ولا قيمة لها

من جهته استنكر الصحفي والمعلق الإسرائيلي للشؤون العربية، **إيهود يعاري**، قرار نتنياهو بشأن الضم وتحركات إسرائيل من جانب واحد؛ و اضاف في تصريحات لـ"صحيفة معاريف" العبرية أن "هذه خطوة فارغة لا معنى لها في هذا المجال"، مضيفاً "سنثبت للعالم أجمع أننا أمة كذابون"؛ وقال: " لن يقبل أحد هذه الخرائط حول العالم...اعتقد أن هذا ضد القانون وهو حماقة من الدرجة الأولى. إنها خطوة إعلانية فارغة لا تغير الواقع، ولن تؤدي إلا إلى إنشاء جبهة كبيرة وحادة يصعب تقديرها في الوقت الحالي".

وأوضح "سنفقد الدعم من قوى مهمة في العالم تقف إلى جانبنا. سنثبت للعالم أن جميع الخطب التي نلقها منذ عقود، بما في ذلك خطاب نتنياهو في بار إيلان، فارغة وتثبت اننا كذابون" موضحاً "هذه قضية غير منسقة مع أي دولة في المنطقة، إذا كان رئيسًا، يمكن أن يتراجع عن الاعتراف بأن ترامب سيعطيه أو لن يعطيه. "بلد يحترم نفسه في العالم يربط مصيره بالرجل الجالس في البيت الأبيض؟ إنه جنون مطلق".

لابيد يعلن معارضته لخطة الضم

أعلن رئيس المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد، أنه سيعارض أي خطة لتطبيق ضم أحادي الجانب، معتبراً أن خطوة من هذا القبيل تنطوي على انعدام المسؤولية من الناحية الأمنية؛

وبحسب قناة "كان" العبرية، حذر لايبيد من أن فرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن، سيمس إلى حد كبير باتفاقية السلام الموقعة مع عمان؛ وأوضح، أنه من البديهي أن تبقى هذه المنطقة بيد إسرائيل وأنه لا داعي إلى إطلاق تصريحات "نحن في غنى عنها"، على حد قوله؛ واتهم لايبيد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بتغليب الاعتبارات السياسية على تلك الأمنية، سعيًا منه لإرضاء المستوطنين؛ مؤكدًا أنه يؤيد حل الدولتين مع وجوب إقامة سور كبير بينهما.

من جهته أعرب رئيس مجلس افرات المحلي، عوديد رافيفي، عن دعمه لفرض السيادة على كتل استيطانية، مؤكدًا أن الفرصة أصبحت مواتية لخلق واقع أفضل للطرفين؛ وأشار إلى أنه لم يتم بعد رسم الخريطة النهائية، مطمئنًا من أن إسرائيل لن تتنازل عن مصالحها الأمنية، بحيث سيواصل الجيش التحرك في المناطق غير المشمولة في خطة الضم.

متظاهرون ضد خطة الضم

احتشد آلاف الإسرائيليين في تل أبيب للاحتجاج على تعهد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للبدء بضم أجزاء من الضفة الغربية في الشهر المقبل؛ وسعت الشرطة بداية إلى منع إجراء التظاهرة ولكن تراجع عن ذلك بعد اجتماعها مع المنظمين، الذين حضوا المشاركين على وضع أقنعة والالتزام بقواعد التباعد الاجتماعي.

وقام عشرات عناصر الشرطة بتأمين التظاهرة بعد أن قالت الشرطة أن عدد المشاركين لن يزيد عن 2000 شخص، لكن صحيفة "هآرتس" قدرت أن عدد المشاركين في التظاهرة بلغ 6000 شخص فيما بدا أنها أكبر تظاهرة تشهدها إسرائيل منذ تفشي جائحة فيروس كورونا.

وشارك في تنظيم المظاهرة حزب اليسار "ميرتس" وحزب "الجبهة" الشيوعي، الشريك في "القائمة المشتركة"، إلى جانب مجموعات حقوقية يسارية أخرى.

قال عضو الكنيست نيتسان هوروفيتس، رئيس حزب "ميرتس"، للحشد أن الضم سيكون بمثابة "جريمة حرب"، وسيكلف إسرائيل الملايين في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد أصلاً بسبب جائحة كورونا.

وصرخ هوروفيتس بصوت مبجوح: "لا يمكننا استبدال عشرات السنين من الاحتلال بنظام فصل عنصري سيستمر إلى الأبد... نعم لدولتين لشعبيين، ولا للعنف وسفك الدماء؛ لا للضم، نعم للسلام"؛ وقال هوروفيتس إن "الضم هو جريمة حرب، وجريمة ضد السلام، وجريمة ضد الإنسانية، وجريمة ستؤدي إلى إراقة دماء".

وانتقد وزير الدفاع بيني غانتس، ووزير الخارجية غابي أشكنازي ووزير الاقتصاد عمير بيرتس، متهما إياهم بـ"رفع أيديهم والزحف إلى الجانب الآخر".

وكان المشرعون الثلاثة من يسار الوسط قد تعهدوا بعدم الجلوس في حكومة مع نتنياهو بسبب تهم الفساد التي يواجهها رئيس الوزراء، ولكن بعد النتائج غير الحاسمة لجولة انتخابات ثالثة في غضون أقل من عام؛ وافق الثلاثة على الانضمام إلى ائتلاف حكومي بقيادته.

ويسمح الاتفاق الائتلافي الموقع بين حزب نتياهو، "الليكود"، وحزب بيني غانتس، "أزرق أبيض"، لرئيس الوزراء بالبدء في المضي قدماً بإجراءات الضم في الأول من يوليو. الأجزاء التي ستبسط إسرائيل سيادتها عليها في الضفة الغربية هي تلك المخصصة لها بموجب خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام.

وقال هوروفيتش: "ليس لديكم التفويض للمصادقة على هذا الفصل العنصري؛ ليس لديكم التفويض لدفن السلام"، وأضاف أن إدارة ترامب "المسيحانية" تدفع بنتياهو لتنفيذ الخطوة المثيرة للجدل.

وهاجمت عضو الكنيست تمار زانديبرغ (ميرتس) خطة ترامب باعتبارها "صفقة ملعونة بين رجل يحاول الفوز بانتخابات وآخر يحاول الهرب من محاكمة فساد"، في إشارة إلى الرئيس الأمريكي ونتياهو تباعاً؛ وقال: "ترامب ليس صديقاً لإسرائيل. بيني [نتياهو] ليس جيداً لإسرائيل"، في إشارة ساخرة إلى تصريحات أدلى بها قادة المستوطنين الذين يعارضون خطة السلام الأمريكية بسبب دعمها لإقامة دولة فلسطينية، وأضافت زانديبرغ أن "صفقة [السلام] هذه لا علاقة لها بما هو جيد لنا، الإسرائيليون والفلسطينيون الذين يعيشون في الشرق الأوسط".

وقال إن الاتفاق سوف "يجعل إسرائيل رسمياً دولة أبرتهايد... [بسط] السيادة [في الشرق الأوسط] دون [منح] الجنسية [للفلسطينيين] هو أبرتهايد".

وتحدث في التظاهرة أيضاً زعيم "القائمة المشتركة" أيمن عودة، الذي تحدث من الحجر الصحي عبر الفيديو بعد إصابة أحد أعضاء حزبه بكوفيد-19. وقال عودة إنه ينبغي على جميع اليهود والعرب الذين يدعمون السلام والعدالة معارضة خطة نتياهو لفرض السيادة الإسرائيلية على حوالي 30 في المائة من الضفة الغربية.

وقال عودة للمتظاهرين "الضم هو أبرتهايد".

وقارن عودة الاحتجاج على خطة الضم بحركة "أربع أمهات" الاحتجاجية في أواخر التسعينيات، التي ضغطت على الحكومة لسحب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان.

وقالت عضو الكنيست ميراف ميخائيلي، التي عارضت قرار حزبها الانضمام إلى الحكومة، للمحتجين إنها أتت إلى ميدان "رابين" كممثلة عن معارضي الضم في حزبها.

وقالت إن الخطوة ستضر بالعلاقات مع الأردن، وهو البلد العربي الوحيد بالإضافة إلى مصر الذي تربطه بإسرائيل علاقات كاملة، وكذلك بالعلاقات مع الشركاء التجاريين في أوروبا.

كما هاجمت غانتس لموافقتها على الانضمام لحكومة ستقوم بتنفيذ الخطة.

وخاطب السناتور عن فيرمونت والمرشح الديمقراطي السابق بيرني ساندرز التجمع في رسالة فيديو من الولايات المتحدة؛ وقال ساندرز، الذي يصف نفسه بأنه اشتراكي ديمقراطي، "أشعر بسعادة بالغة لرؤية العديد منكم، عرب ويهود على حد سواء، وهم يدافعون عن السلام والعدالة والديمقراطية" ؛ وأضاف: "لا بد من وقف الخطط لضم أي جزء من أجزاء الضفة الغربية، ويجب إنهاء الاحتلال وينبغي علينا العمل معا من أجل مستقبل من المساواة والكرامة لجميع الناس في إسرائيل وفلسطين".

ولوح الكثير من المتظاهرين بالأعلام الإسرائيلية والفلسطينية، ورفع عدد منهم صورة إياد الحلاق، وهو شاب فلسطيني مصاب بالتوحد قُتل برصاص الشرطة الإسرائيلية في الأسبوع الماضي في البلدة القديمة بمدينة القدس. وقالت الشرطة إن عناصرها اعتقدوا أن الحلاق كان يحمل سلاحا؛ لكن الشاب كان يحمل هاتفا محمولا ولم يكن مسلحا، ويبدو أنه لم يفهم أوامر الشرطة له بالتوقف.

في إشارة إلى الاحتجاجات التي تشهدها الولايات المتحدة، طلب الرئيس التنفيذي لحركة "سلام الآن"، شاكيد موراغ، من المتظاهرين الإحناء على الركبة "تخليدا لذكرى جورج فلويد، و لذكرى إياد الحلاق، و لذكرى جميع ضحايا الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني".

قبل التظاهرة، اعتبر زعيم المعارضة في الكنيسة، **يائير لابيد**، تعهد ننتياهو بضم الضفة الغربية "حيلة إعلامية" تهدف إلى تشتيت انتباه الجمهور عن محاكمته في تهم فساد والأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا؛ وقال في مقابلة أجرتها معه القناة 12 "أعتقد أنه هذه هي حيلة إعلامية لننتياهو، الذي يحاول صرف الانتباه عن الانهيار الاقتصادي، بما في ذلك انهيار المصالح التجارية المستقلة، ومحاكمته الجنائية"؛ وأضاف لابيد: "أنا أدم خطة ترامب، وأعارض الضم الأحادي".

وجاءت التظاهرة وسط موجة من الانتقادات الإقليمية والدولية لضم إسرائيل المخطط لأجزاء من الضفة الغربية بموجب خطة السلام التي طرحتها إدارة ترامب.

وقد أعرب الكثير من المجتمع الدولي بالفعل عن معارضته الشديدة لهذه الخطوة، كما أشارت الولايات المتحدة مؤخرًا إلى رغبتها في أن تتمهل إسرائيل في تنفيذ الخطة.

وقد أعرب الفلسطينيون عن معارضتهم لخطة ترامب، التي تعطي إسرائيل الضوء الأخضر لضم المستوطنات اليهودية وغور الأردن، فيما يُفترض أن يكون جزءًا من عملية تفاوضية ولكن قد تمضي إسرائيل بشكل أحادي.

مخطط الضم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

تعتزم السلطة الفلسطينية الحصول على إدانة لخطة إسرائيل لضم أجزاء من الضفة الغربية بشكل أحادي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حسبما قالت البعثة الإسرائيلية إلى الأمم المتحدة في نيويورك.

وتخطط حكومة رام الله طرح مشروع القرار للتصويت عليه في الجمعية العامة، حيث من المؤكد أن يتم تمريره بأغلبية ساحقة، حتى قبل قيام الحكومة الإسرائيلية باتخاذ أي خطوات فعلية لبسط السيادة على غور الأردن وجميع مستوطنات الضفة الغربية، كما جاء في بيان صادر عن البعثة الإسرائيلية.

وجاء في البيان، "على الرغم من أن الجمعية العامة لا تتعقد في الوقت الراهن بسبب جائحة فيروس كورونا، إلا أنه لا يزال من الممكن إدارة القرارات الخاصة وإجراءات التصويت". في المقابل، فإن أي قرار ينتقد إسرائيل في مجلس الأمن سيكون مصيره الفشل بسبب الفيتو الأمريكي شبه المؤكد.

وقد اعتبر مجلس الأمن خطوات الضم الإسرائيلية السابقة للقدس الشرقية وهضبة الجولان، في أوائل الثمانينيات، لاغية وباطلة، لكن من المؤكد أن تقوم الولايات المتحدة بعرقلة أي جهد لانتقاد خطوة إسرائيلية تتم وفقا لمقترح السلام الذي طرحه البيت الأبيض في شهر يناير، والذي يعطي لإسرائيل الضوء الأخضر للضم.

وأضاف أن "الحل للصراع سيأتي من خلال مفاوضات مباشرة في القدس وليس من خلال إرهاب سياسي في نيويورك. على المجتمع الدولي أن يدرك أن إضفاء الشرعية على الاستقراوات الفلسطينية يكافئ رفض أبو مازن (محمود عباس) إجراء حوار مع إسرائيل".

ومن المقرر أن ينهي دنون فترة ولايته التي استمر لمدة خمس سنوات كسفير لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، وسيحل محله غلعاد إردان، الذي يشغل في الوقت الحالي منصب وزير التعاون الإقليمي لكن من المقرر أن يصبح سفيرا لدى الأمم المتحدة بمجرد أن تصادق الحكومة رسميا على تعيينه.

محكمة الجنايات الدولية

أبلغت السلطة الفلسطينية المحكمة الجنائية الدولية إن الضم الإسرائيلي لأجزاء من الضفة الغربية سيبطل اتفاقية أوسلو وجميع الاتفاقيات الثنائية؛ وجاء البيان، الذي أصدره وزير خارجية السلطة الفلسطينية رياض المالكي، بعد أن طلب ثلاثة قضاة بالمحكمة الجنائية الدولية توضيحاً لخطاب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الشهر الماضي الذي أعلن فيه أن جميع الاتفاقيات مع إسرائيل باطلة وأن السلطة الفلسطينية لم تعد ملزمة بأي منها.

ورداً على الطلب، أعاد المالكي إصدار بيان أدلى به عباس في الأصل في مايو، معلناً أنه "إذا قامت إسرائيل بالضم، وهو خرق مادي للاتفاقيات بين الجانبين، تكون بهذا قد ألغت أي بقايا من اتفاقات أوسلو وجميع الاتفاقات الأخرى المبرمة بينهما".

وتابع البيان بالقول أن "انتهاكات إسرائيل المستمرة لهذه الاتفاقات وخططها وإجراءاتها المعلنة للضم تعفي منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين من أي التزام ينشأ عن هذه الاتفاقات، بما في ذلك الأمن".

ولكن ورد أن السلطة الفلسطينية شددت على أن تصريح عباس "لم يصدر كجزء من سجل هذه الإجراءات ولم يؤثر بأي شكل من الأشكال، ولا يؤثر، من الناحية القانونية" على المسألة التي يتم دراستها حالياً من قبل الدائرة التمهيديّة.

وفي بيانه المؤلف من 13 صفحة، أعرب المالكي عن أسفه لأنه "حتى الآن لم يكن لتعامل المحكمة الجنائية الدولية في الوضع في دولة فلسطين تأثيراً رادعاً واضحاً على إسرائيل وقيادتها فيما يتعلق بارتكابها لجرائم، الذي يستمر بلا هوادة".

لذلك يدعو الغرفة التمهيدية إلى "التصرف بحزم وبسرعة" في تقرير ما إذا كان لدى المحكمة صلاحية أم لا في التحقيق في جرائم الحرب المرتكبة في الأراضي الفلسطينية، "حتى يتم ابلاغ المسؤولين الإسرائيليين، أخيراً، بأن أعمالهم الإجرامية سوف تحمل عواقب شخصية". وكتب "إن مثل هذا القرار سوف يضمن العدالة للضحايا، و ردع المزيد من النشاطات الإجرامية، والتأكيد على التزام المحكمة الموضوعي بالقانون بعيداً عن السياسة".

وفي 30 نيسان، كررت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بنسودا موقفها بأن فلسطين دولة لغرض نقل الولاية القضائية الجنائية على أراضيها إلى لاهاي.

والأمر الآن متروك للدائرة التمهيدية للبت في هذه المسألة؛ ولم يحدد القضاة الثلاثة - بيتر كوفاكش من المجر، ومارك بيرين دي بريشامبو من فرنسا، ورين أديلاد صوفي الألبيني-غانسو من بنين - موعداً نهائياً لتسليم قرارهم ولكن من المتوقع أن يفعلوا ذلك في غضون 90 يوماً. وفاجأت الدائرة التمهيدية بإصدار وثيقة قالت فيها إنه قد تم لفت انتباهها لتعليقات عباس بأنه لم يعد ملزماً بالاتفاقيات مع إسرائيل، وإنها "تطلب من فلسطين تقديم معلومات إضافية حول هذا البيان، بما في ذلك السؤال حول ما إذا كان يتعلق بأي من اتفاقيات أوسلو بين فلسطين وإسرائيل".

لكن السلطة الفلسطينية، التي طالما جادلت بأن فلسطين ليست دولة ذات سيادة وبالتالي لا يمكنها نقل الولاية القضائية الجنائية على أراضيها إلى لاهاي، من غير المرجح أن تقبل عرض القضاة، خشية أن يُنظر إلى أي مشاركة رسمية مع المحكمة على أنها تضيي الشرعية عليها.

اتفاقيات اوسلو لا تمنع المحكمة من ممارسة اختصاصها

ردت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، بشأن ما ورد في كلمة الرئيس عباس يوم 19 أيار الماضي وتحلل السلطة الفلسطينية من الاتفاقيات مع إسرائيل وما تم ترويجه حول أثر

ذلك على قدرة فلسطين بالتوجه للجناية الدولية، بأن اتفاقات اوسلو لا تمنع الجناية الدولية من ممارسة اختصاصها على فلسطين، وفقا لما اعلنته وزارة الخارجية الفلسطينية؛ رداً على طلب الدائرة التمهيدية الأولى ، وجاء متسقاً مع القانون الدولي ومبادئه، والتكييف القانوني الدولي لمكانة دولة فلسطين المحتلة، بصفتها أرض محتلة، وعضو في المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من منظمات واتفاقيات دولية.

من جهته اعلن وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، أن الإدارة الامريكية ستعلن قريباً عن الخطوات التي تنوي اتخاذها لمنع مقاضاة الولايات المتحدة وإسرائيل في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي بتهم ارتكاب جرائم حرب؛ وقال بومبيو خلال مقابلة مع برنامج "بودكاست" المعروف بولائه للمحافظين: "نحن مصممون على حماية الأمريكيين و حلفائنا في إسرائيل من ملاحقة المحكمة الدولية الفاسدة"؛ كما اعرب عن قلقه الشديد من المحاولة لمحاكمة الولايات المتحدة بسبب جرائم ارتكبتها خلال الحرب في أفغانستان؛ وأضاف أن "المحكمة الدولية في لاهاي أصبحت فاسدة وتلاحق الشبان الأمريكيين الذين حاربوا بشدة، بموجب قانون الدولة الأكثر تحضراً في العالم"، وفق تعبيره.

وكان بومبيو حذر منتصف الشهر الماضي المحكمة الدولية من مغبة محاكمة إسرائيل، وقال في بيان له: إن "المحكمة الجنائية الدولية تمثل هيئة سياسية وليس مؤسسة قضائية"، مشيراً إلى أن "إسرائيل لم تعد إلى جانب الولايات المتحدة، طرفاً في اتفاق روما، الذي تم بموجبه إنشاء المحكمة".

مبادرة مضادة لخطة ترامب أمام الرباعية الدولية..

أكد رئيس الوزراء محمد اشتية، أن القيادة الفلسطينية ستنتقل إلى مرحلة "فرض الأمر الواقع" حال نفذت إسرائيل عملية الضم لأجزاء من الضفة الغربية؛ وإن المقصود بذلك "فرض الدولة

الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة منذ عام 1967 بعاصمتها القدس الشرقية" من دون انتظار اتفاق مع إسرائيل.

وأضاف "نحن نعمل على اتجاهين الأول قبل الأول من تموز المقبل وهو حث المجتمع الدولي على منع عملية الضم ووضع الضغوطات على إسرائيل حتى لا تمضي قدما في الخطوة"؛ و"أما المرحلة الثانية ما بعد الأول من تموز فسوف نذهب من المرحلة المؤقتة للسلطة الفلسطينية إلى مرحلة تجسيد أمر واقع وهو الدولة الفلسطينية".

وأكد أن السلطة الفلسطينية "لا يمكن أن تستمر بدون سلطة وهذا يعني أنه سوف يكون لنا مجلس تأسيسي وإعلان دستوري وتكون فلسطين دولة على الحدود المحتلة منذ عام 1967".

ودعا المجتمع الدولي إلى "الاعتراف بهذه الحقيقة لأنه لا يمكن استمرار تجاهل الواقع لاسيما أن مخطط الضم "ضرب لتطلعاتنا الوطنية وأساس جغرافيا دولة فلسطين المستقبلية وعلى العالم أن يختار بين القانون الدولي أو الضم".

من جهة أخرى، كشف عن أن القيادة الفلسطينية قدمت مبادرة مضادة لخطة السلام الأمريكية المعروفة باسم "صفقة القرن"؛ وقال إن الخطة تم تقديمها إلى اللجنة الرباعية الدولية وتقوم على إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة ومنزوعة السلاح مع تعديل على رسم الحدود عند الضرورة لذلك.

وأضاف أن الإدارة الأمريكية "أفشلت اجتماعا كان مقررا للجنة الرباعية قبل أيام بعد أن حاولت فرض خطة صفقة القرن ورفضت فلسطين ذلك ما أدى لانسحاب أعضاء اللجنة الآخرين (الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا).

الاقتصاد الفلسطيني و الانفكاك عن الاحتلال

دعا مشاركون في ورشة رقمية لمناقشة تداعيات كورونا الاقتصادية إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني كشرط لتحقيق الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال ، وما يتطلبه ذلك من إعادة النظر في وضع الموازنة، ووضع سياسات اقتصادية لمواجهة الأزمة الحالية، إضافة إلى زيادة دعم قطاعات الزراعة والصناعة والمنشآت الصغيرة، ودعم صمود المواطنين في القدس والمناطق المهمشة، والاستثمار في مناطق (ج).

وحذروا من خطوة تزايد أعداد العاطلين عن العمل جراء أزمة كورونا والأوضاع السياسية الراهنة، داعين إلى وضع إستراتيجية واضحة للتشغيل تقوم على خلق فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني، وتقلل من تدفق العمال إلى المستوطنات وإسرائيل، بما يحقق الحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى دعم القطاع الخاص، وضخ سيولة لإنعاش السوق. وشددوا على ضرورة اتخاذ سياسات لدعم الفئات المتضررة من الأزمة الحالية، من خلال تقليل الإنفاق الحكومي، وخفض الضرائب على المشاريع الصغيرة، وخفض نسبة الفائدة، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، إلى جانب مقاطعة بضائع الاحتلال، ودعم المنتج الوطني.

جاء ذلك خلال ورشة رقمية نظّمها المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، لمناقشة مسودة ورقة أعدّها د. نصر عبد الكريم، ومساعد الباحث عبد الله مرار، حول التداعيات الاقتصادية لانتشار وباء كورونا في فلسطين، والتدخلات الاقتصادية المتاحة في فترة الوباء، وهي الورشة الرقمية الثالثة ضمن سلسلة ورشات "تأثير كورونا على الصمود الفلسطيني"، بمشاركة أكثر من 40 مشاركاً من الباحثين والاقتصاديين ورجال الأعمال، إلى جانب مشاهدة المئات لها عبر البث المباشر في مواقع التواصل الاجتماعي. وقد أدار الحوار سلطان ياسين، مستشار مبادرة إدارة الأزمات الفنلندية في فلسطين.

ورحب ياسين بالمشاركين، مشيرًا إلى أن هذه الورشة تأتي ضمن برنامج "دعم الصمود الفلسطيني عبر الحوار"، الذي ينفذه مركز مسارات بالتعاون مع مبادرة إدارة الأزمات الفنلندية، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، موضحًا أن هدف هذا البرنامج تطوير سيناريوهات وسياسات من شأنها تعزيز الصمود في وجه العاصفة التي تتعرض لها القضية الفلسطينية.

وأضاف: تعقد هذه الورشة في ظل مجموعة من التحديات المرحلية ذات الصلة بفيروس كورونا وتداعياته على تعزيز الصمود، وفي ظل مخططات الضم الإسرائيلية، وتزايد الحديث عن "السلام الاقتصادي"، وإعلان القيادة عن التحلل من الاتفاقيات والحاجة إلى سياسة وإجراءات داعمة لهذا التحلل.

وقال عبد الكريم إن هدف الورقة رصد وتشخيص التداعيات الاقتصادية لانتشار وباء كورونا في فلسطين، والبحث في السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية المطلوبة من السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص والمانحين الخارجيين لمواجهة الآثار السلبية على قدرة الاقتصاد الفلسطيني على امتصاص الصدمات الاقتصادية نتيجة هذا الوباء، من خلال تسليط الضوء على مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل نسب البطالة، ومعدلات الفقر في الفترة الحالية.

وأشار إلى أن الاقتصاد الفلسطيني مرهق بسبب ما شهده في العام 2019 من مصادرة ووقف تحويل أموال المقاصة، وتراجع الدعم الخارجي، إضافة إلى أن الموازنة الفلسطينية تعاني من وضع مالي هش وغير مستدام، خاصة أن 75% من إيراداتها تخضع للظروف السياسية. وجاءت أزمة كورونا لتؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوياته قبل خمس سنوات، أي بخسائر متوقعة بحوالي 2.5 مليار دولار للعام 2020 مقارنة مع العام 2019.

وأوضح أن هذا الوباء أثر سلبيًا على معظم القطاعات الإنتاجية بنسب متفاوتة، أكثرها قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 47%، والإنشاءات 20%، والصناعة 18% والزراعة 14%، مشيرًا إلى أن مدينة بيت لحم وما حولها هي أكثر المدن الفلسطينية تأثرًا من الناحية الاقتصادية.

وبيّن أن إغلاق المدن والمنشآت شل ما نسبته 74% من الأنشطة والخدمات، مما يرفع حجم البطالة إلى مستويات مرتفعة التي هي بالأساس تشكل أعلى نسبة بطالة على مستوى العالم بحسب تقارير منظمة العمل الدولية والمواقع الاقتصادية الدولية، إضافة إلى انخفاض الصادرات بنسبة 11% في شهر شباط مقارنة بشهر كانون الثاني من هذا العام.

وأضاف: إن طموحاتنا السياسية تسير بشكل مغاير لسياساتنا الاقتصادية، فنحن نتحدث عن دولة واستقلال لكن خياراتنا الاقتصادية ذهبت في اتجاه مخالف، داعيًا الحكومة إلى إجراء مراجعة شاملة وعميقة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة باتجاه إصلاحها، من خلال إعادة الاعتبار والاهتمام بتنشيط القطاعات الإنتاجية الحيوية كالزراعة والصناعة والسياحة، الأمر الذي ستكون له منافع اقتصادية وسياسية متعددة كخلق فرص العمل، وزيادة حصة الجباية المحلية، وتخفيض مستوى الانكشاف والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي والصدمات الخارجية، وتحسين حالة الأمن الغذائي.

وأوضح أننا أمام أشهر ساخنة ليس بسبب وباء كورونا، بل بسبب الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب، داعيًا إلى اتخاذ سياسات أو إصدار قوانين مثل ضريبة الثراء وفرض المسؤولية الاجتماعية بنسبة وتناسب، وإطلاق حوار اجتماعي واسع مع كافة الأطراف ذات العلاقة للوصول إلى نظام حماية اجتماعية عادل ومستدام.

وأوصى بضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي لما له أهمية في تأمين الغذاء والتمسك بالأرض، والعمل على شق الطرق الزراعية، واستصلاح أراضٍ زراعية جديدة، خاصة في مناطق الأغوار وطوباس، وإحلال الواردات الزراعية بتشجيع المنتج الزراعي والتصنيع الزراعي.

كما دعا صناع القرار والمؤسسات المانحة ومؤسسات الدعم الاجتماعي إلى توجيه أموال المساعدات للطبقة الفقيرة، خاصة التي تضررت بشكل واضح، والعمل على إعداد خطة لإنعاش الاقتصاد، وعدم تراكم متأخرات القطاع الخاص، وضرورة صرف المتأخرات للقطاع الخاص حيث أمكن، وإعطاء قروض للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة التي تنتج سلعاً وخدمات ملائمة لهذه الفترة بشروط ميسرة.

وتطرق إلى أهمية حماية المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية والتوعية المجتمعية تجاه هذه المؤسسات، خاصة البنوك التي هي العامل الأساسي في تحفيز الاقتصاد في فترة الانكماش الحالية والقادمة، وإلى تجديد النقاش حول السياسات الاقتصادية والفكر الاقتصادي والأولويات، وأن يكون الاقتصاد في خدمة المشروع الوطني وليس العكس.

وطرح مشاركون مجموعة من الاستفسار والأسئلة حول أداء الحكومة والقطاع الخاص في ظل أزمة كورونا، داعين إلى إيجاد سياسة مدروسة ما بين القطاعين العام والخاص لإنعاش الاقتصاد وتنفيذ خطط اقتصادية، لا سيما في ظل افتقار الحكومة إلى إستراتيجيات واضحة في المرافق الاقتصادية الأساسية، وخاصة لجهة تحويل الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي.

ووجه آخرون استفسارات عن نية الحكومة إنشاء بنك حكومي يقدم قروضاً ميسرة للمواطن الفلسطيني، وهل تعدّ هذه الخطوة محل ثقة من قبل المتابعين الاقتصاديين؟

تكلفة مخطط الضم

أكد المدير العام السابق لوزارة المالية الإسرائيلية ديفيد برودت، أن التكلفة المالية لضم مساحات كبيرة من أراضي الضفة الغربية، قد تكلف إسرائيل حوالي 67 مليار شيكل (19.4 مليار دولار) سنويًا.

وبحسب موقع "i24 news" الإسرائيلي، قال برودت: إن "ضم 2.5 مليون فلسطيني سيكلف 67 مليار شيكل سنويًا.. إذا خصمنا من هذه النفقات المدخول عن طريق الفلسطينيين، ستخسر إسرائيل حوالي 52 مليار شيكل (15 مليار دولار)".

وأضاف أنه "إذا وضعنا مدينة أريحا، التي ستبقى حسب خطة ترامب تحت سيطرة السلطة الفلسطينية جانبًا، فإن في وادي الأردن وحده يوجد حوالي 30 ألف نسمة إضافية، فإذا حصل هؤلاء الفلسطينيون على إقامة إسرائيلية مثل الذين يعيشون في القدس الشرقية فإن الحفاظ على تكاليف معيشتهم يمكن أن يبلغ ما يصل إلى مئات الملايين من الشواقل في السنة، وهذه مجموعة صغيرة نسبيًا".

وبحسب برودت فإن الضم الجزئي لأراضي الضفة الغربية الذي يمكن تنفيذه هذا الصيف "سيقود إسرائيل إلى مكان خطير"، محذّرًا من أنه تحت الضغط السياسي والدبلوماسي، "يمكن للحكومة الإسرائيلية أن تنتهي بضم المنطقة بأكملها ومنح الجنسية الإسرائيلية لجميع الفلسطينيين الذين يعيشون هناك".

وقال: إن "الاعتقاد بأن الضم سيقصر على أجزاء معينة فقط من الضفة الغربية هو وهم".

ويعتزم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ضم ما يصل إلى 30% من الضفة الغربية في بداية شهر تموز القادم، بموجب "صفقة القرن" التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لكن هذه الخطوة تسببت في إدانة وقلق دوليين.

الاستيطان في القدس

اعتبر مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إخطارات الاحتلال بإخلاء وهدم نحو 200 منشأة تجارية وصناعية بالمنطقة الصناعية في حي وادي الجوز بالقدس المحتلة، حتى نهاية العام الجاري، فرضاً لسياسة جديدة، تهدف لربط وتواصل عدد من المستوطنات، ومؤسسات الاحتلال في القدس ببعضها، وتغيير ملامح المدينة الدينية والتاريخية وتهويدها.

وإن الإخطارات النهائية بالهدم والإخلاء هذه، تهدد نحو ألف مقدسي، بفقدان ممتلكاتهم أو عملهم ومصدر رزقهم في منطقة تعتبر من المناطق الأكثر حيوية بالقدس، مشيراً إلى أنها نهائية ولن يكون هناك أي مجال للاعتراض عليها لدى محاكم الاحتلال، خاصة وأنه تمت المصادقة عليها من قبل ما تسمى بـ "لجنة التخطيط والبناء الإسرائيلية".

العفو الدولية: القضاء الإسرائيلي "صفحة قاسية على وجه العدالة وحقوق الإنسان"

أكدت منظمة العفو الدولية (آمنستي) أن "الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي عالقون في نظام مهيمن، يمس كل جانب من جوانب حياتهم، ويحد بشدة من حرية تنقلهم"؛ واعتبرت المنظمة أن التوجه القضائي الإسرائيلي بتأييد قرار حظر سفر مسؤول

الحملاّت بالمنظمة، ليث أبو زيّاد، "صفعة قاسية على وجه العدالة وحقوق الإنسان"، بحسب ما جاء في بيان صدر عنها اليوم، الإثنين.

ونقل البيان عن مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، هبة مرايف، تعليقها حول جلسة الاستماع في المحكمة المركزية في القدس للنظر في التماس قدمته المنظمة لرفع حظر السفر العقابي المفروض أبو زيّاد.

وكانت المنظمة قد التمتست للمحكمة الإسرائيلية وطالبت بإلغاء القرار الصادر في أيلول الماضي، بمنع أبو زيّاد من الحصول على تصريح لأسباب إنسانية لمرافقة والدته لتتلقى العلاج الطبي في القدس، وذلك "لأسباب أمنية" غير معلنة.

وقالت مرايف "في خبر مخيب للأمال، سألتنا المحكمة عما إذا كنا نريد سحب التماسنا لرفع حظر السفر المفروض على زميلنا وصديقنا في منظمة العفو الدولية ليث، مشيرة إلى أن القاضي قد قبل قرار وكالة الأمن الإسرائيلية استنادًا إلى 'المعلومات السرية' التي مُنعت محامينا من الاطلاع عليها، وبالتالي الطعن فيها".

واعتبرت أن ذلك "يعدّ انتهاكا واضحا للحق في الإجراءات القانونية الواجب اتباعها؛ ومن المرجح أن يصدر القاضي قراره في الأيام القليلة المقبلة، ونتوقع أن يوافق تلقائياً على قرار الحظر؛ وأضافت "هذه صفعة قاسية على وجه العدالة وتدل على ازدياد إسرائيل التام لأهمية تعزيز حقوق الإنسان. وستواصل منظمة العفو الدولية حملتها لرفع حظر السفر، وستبحث في كافة الخيارات القانونية المتوفرة بمجرد أن نحصل على قرار المحكمة".

وأشارت إلى أن "جلسة المحكمة توضح طبيعة العدالة الإسرائيلية المجحفة التي يواجهها الفلسطينيون، بحيث يُحرم الفلسطينيون من الإجراءات القانونية الواجبة والأساسية، مثل فرصة الطعن في أدلة الدولة على نحو فعال".

ودعت مديرة المكتب الإقليمي للمنظمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "السلطات الإسرائيلية إلى وضع حد لحظر السفر هذا، الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بعمل زميلنا كمدافع عن حقوق الإنسان، وضمان أن يتمكن، هو وغيره من المدافعين عن حقوق الإنسان، من مواصلة عملهم المهم دون خوف من الانتقام".

وتابعت أن "الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال عالقون بالفعل في نظام مهيمن، يمس كل جانب من جوانب حياتهم، ويحد بشدة من حرية تنقلهم".

وشددت على أن "جزءاً أساساً من الحق في محاكمة عادلة هو أن يكون المتهم قادراً على الاطلاع على الأدلة المقدمة ضده. ولكن الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي يُجردون من هذه الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، ويواجهون القمع الممنهج بصفة يومية، بقيادة جهاز الأمن العام الإسرائيلي ("الشاباك")، الذي يملك الكلمة الأخيرة في كثير من الحالات".

ربط لم الشمل بقانون القومية

دعا رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، تسفيكا هاوزر، إلى الاستناد إلى "قانون القومية" العنصري من أجل منع لم شمل عائلات يحمل أحد الزوجين فيها المواطنة الإسرائيلية والآخر فلسطيني؛ جاء ذلك خلال تصويت الكنيست، على طلب حكومة العدو تمديد سريان قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل، لسنة أخرى، بهدف تمديد سريان التعديل على القانون من العام 2003 والذي يمنع لم شمل عائلات عربية لأن أحد الزوجين من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967؛ وأيد طلب الحكومة 41 عضو كنيست وعارضه 13 عضو كنيست.

ورغم أن تمديد سريان القانون يتم كل سنة بذرائع أمنية، إلا أن هذه المرة الأولى التي تتعالى فيها الدعوة إلى الاستناد إلى "قانون القومية"، الذي تم سنّه في العام 2018، وخاصة المبدأ الديمغرافي فيه لمنع لم الشمل؛ وقال هاووزر إن "قانون أساس القومية ليس ميتا في سجل القوانين، وسنّه غير الواقع الدستوري في إسرائيل". وهاووزر هو أحد المبادرين للقانون قبل انتخابه للكنيست.

وادعى هاووزر في تفسير طلبه أنه "مقابل الحقوق الناجمة عن قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية، توجد حقوق ومبادئ أساسية راسية في قانون القومية. ودولة إسرائيل موجودة منذ قيامها في صراع إثني مع الشعب الفلسطيني. وإسرائيل مطالبة، وستطالب في المستقبل، بمنح المواطنة، بشكل تراكمي، لعشرات آلاف الأشخاص الذين لديهم ارتباط أساسي معاد للدولة، وخصوصا للفكرة التي تم إرساؤها في دستورها بأنها الدولة القومية للشعب اليهودي".

ورغم أنه لا يوجد دستور لإسرائيل، وإنما بضعة قوانين أساس تعتبر دستورية، إلا أن هاووزر تابع أن "هذا المطلب يسعى بقصد ضد مبدأ أساسي آخر في الدستور الإسرائيلي ومثلما تم إرساؤه مؤخرا بقانون أساس القومية. وفي وضع الأمور هذا، ليس فقط أنه مسموح لدولة إسرائيل بسن قانون يمنع دخول رعايا كيان معاد وموجود معها في صراع دموي، وإنما هذا واجبها".

يشار إلى التعديل على القانون المتعلق بلم الشمل يسمح للسلطات الإسرائيلية بألا تمنح مكانة مواطنة أو إقامة لفلسطينيين تزوجوا من مواطنين في إسرائيل أو لديهم أقارب من الدرجة الأولى في إسرائيل. ويسرى ذلك على مواطنين من إيران، لبنان، سورية والعراق.

واستعرض جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) خلال مداوات لجنة الخارجية والأمن حول القانون معطيات زعم أنها تثبت الحاجة إلى تمديد سريان القانون، حسبما ذكر موقع "هآرتس" الإلكتروني.

ورغم أن معطيات الشاباك أفادت بأن أي من الذين حصلوا على مكانة في إسرائيل بفضل لم الشمل لم يكونوا ضالعين في تخطيط أو تنفيذ عمليات منذ بداية العام 2018، إلا أن الشاباك ادعى أن عددا من ذرية الذين حصلوا على مكانة كانوا ضالعين في "أعمال إرهابية" في الفترة نفسها. ووصف تقرير الشاباك ستة منهم بأنهم "منفذو عمليات" وخمسة "ضالعين" وثلاثة "قدموا مساعدة". وتستند هذه المعطيات على إدانات ولوائح اتهام.

وقال مندوب الشاباك لأعضاء اللجنة البرلمانية، إن للحاصلين على مكانة في إسرائيل وذريتهم "رابط قيمي وهوياتي" للأماكن التي قدموا منها، معتبرا أن ذلك "يعزز احتمال" الضلوع في عمليات "واستغلال حريتهم بالتنقل في إسرائيل"؛ وأضاف أن الفصائل الفلسطينية تنظر إليهم على أنهم "مخزون مريح للتجنيد"؛ وتابع أن "الجيل الثاني، أولاد لم شمل العائلات، يظهرون كضالعين أكثر في الإرهاب من ذويهم".

وحسب معطيات قدمتها وزارة الداخلية للجنة، فإنه خلال العقد الأخير تم تقديم 800 طلب بالمتوسط سنويا للم شمل عائلات، وأن هذا العدد ارتفع إلى ألف في كل واحدة من السنتين الماضيتين. ومنذ تعديل القانون، عام 2003، تم تقديم 22 ألف طلب، عدا الطلبات التي تم رفضها بادعاء ضلوع بنشاط أمني سابق، لكن الوزارة ادعت أنها وافقت على ما بين 50% - 60% من الطلبات وأنه حتى اليوم تم منح 9200 تصريح مكوث و3600 تصريح مؤقتة.

تعيين سفيرة إسرائيل في مصر

صادق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية غابي أشكنازي، على تعيين أميرة أوران سفيرة إسرائيلية جديدة في مصر؛ ووفقاً للقناة 12 العبرية، فإن أميرة أوران هي المرأة الأولى التي ستشغل منصب سفيرة إسرائيل في مصر منذ اتفاق السلام بين إسرائيل

ومصر؛ وأشارت إلى أن أوروبون امرأة دبلوماسية شغلت عددًا من المناصب الدبلوماسية سابقًا في وزارة الخارجية بما في ذلك أنها كانت المتحدثة باسم وزارة الخارجية في وسائل الإعلام العربية؛ ومن جانبه فقد عقب وزير الخارجية على قرار أشكنازي بتعيين سفيرة إسرائيلية جديدة في القاهرة، موضحة بأن ذلك "ينبع من الأهمية الكبيرة التي ينظر إليها أشكنازي للعلاقات الإسرائيلية المصرية".

بليز : العلاقات الإسرائيلية الخليجية أهم متغير بالشرق الأوسط

قال رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، توني بليز، إن العلاقات الإسرائيلية الخليجية هي أهم متغير في العلاقات بين دول المنطقة.

وأضاف في مقابلة مع حاخام الكنيس اليهودي الموحد عبر الإنترنت يتسحاق شوشيت إن "المسألة الفلسطينية في وضع صعب الآن، وأن الوضع الحالي مختلف عن الوضع الذي واجهه عندما عمل على التوصل إلى تسوية للنزاع في الشرق الأوسط".

وتحدث بليز عن جهوده مع لورد ليفي للعمل في الشرق الأوسط قائلاً: "ما حصلنا عليه وبطريقة غريبة هو عكس ما كنا نتعامل معه، حيث كانت العلاقات الإسرائيلية بالمنطقة مثيرة للجدل، وكانت المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية مستمرة وفرصة لتسوية من نوع ما".

ولم يقل بليز شيئاً حول خطط الحكومة الإسرائيلية ضم أجزاء من الضفة الغربية ووادي الأردن، ولكنه اعترف أن فرص قيام دولة فلسطينية باتت مستحيلة وأضاف: "من الصعب رؤية كيف ستقوم دولة فلسطينية".

وحول المفاوضات تابع: "من جانب آخر لا توجد مفاوضات حقيقية الآن، فقد أعلنت السلطة الوطنية في الأيام الأخيرة عن سحب التنسيق مع إسرائيل".

وعن انتشار كورونا وأثره على المجتمع البريطاني واليهود البريطانيين قال بلير: "هذه مرحلة صعبة لم أرها من قبل".

ورغم تعاطفه مع الحكومة البريطانية التي تعاملت مع الوباء إلا أنه رأى أنها كانت بطيئة في الإعلان عن الإغلاق، مشددا على أن التداعيات المالية من الفيروس ستكون عظيمة، متوقعا إفلاس صناعات، وأن وزارة الخزانة لا تستطيع مواصلة دفع المساعدات المالية للأبد.

غانتس سيزور الاردن قريبا لبحث تداعيات خطة الضم

ذكرت صحيفة الراي اليوم اللندنية ان وزير الدفاع بيني غانتس سيقوم قريبا بزيارة للاردن. ونقلت الصحيفة عن أوساط دبلوماسية غربية في عمان قولها إن هذه الزيارة تهدف الى طمأنة مخاوف الأردن من خطة الضم.

وكانت عمان قد حذرت من العواقب الوخيمة التي قد تترتب عن تنفيذ خطة الضم بشكل أحادي الجانب ومنها تأثير الخطوة على اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن.